

عنوان البحث باللغة العربية/

الإطار القانوني لحماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية مقارنة بين نظام حماية البيانات الشخصية السعودي واللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية (GDPR)

عنوان البحث باللغة الإنجليزية/

The Legal Framework for Personal Data Protection in the Kingdom of Saudi Arabia: A Comparative Analytical Study between the Saudi Personal Data Protection Law and the European General Data Protection Regulation (GDPR)

إعداد الطالب/

محمد بن مسعود مسفر آل مهدي

الرقم الجامعي/

243000363

إشراف/

العام الدراسي

2025

قائمة المحتويات:

3.....	مقدمة:
5.....	مشكلة الدراسة:
8.....	أهمية الدراسة:
10.....	أهداف الدراسة:
12.....	تساؤلات الدراسة:
13.....	فرضيات الدراسة:
13.....	الدراسات السابقة:
17.....	المنطلقات النظرية للدراسة:
20.....	المنهجية وطرق البحث:
21.....	أدوات الدراسة:
22.....	حدود الدراسة:

مقدمة:

في عالم اليوم الذي يشهد تطورًا تكنولوجيًا متسارعًا، أصبحت البيانات الشخصية واحدة من أهم القيم التي يجب الحفاظ عليها وحمايتها. فالبيانات الشخصية تشمل معلومات حيوية وخصوصية تخص الأفراد، مثل الأسماء، العناوين، أرقام الهواتف، وتفاصيل مالية، وحتى بيانات حساسة تتعلق بالصحة أو الانتماءات السياسية. وبالنظر إلى أن استخدام البيانات الشخصية أصبح جزءًا أساسيًا من الأنشطة التجارية والخدمات اليومية، فقد تزايدت المخاوف من سوء استخدام هذه البيانات أو تعرضها للتسريب أو الاستغلال. وهذا يضع مسؤولية كبيرة على عاتق الحكومات والمؤسسات لوضع أطر قانونية تضمن حماية هذه البيانات¹.

في هذا السياق، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الإطار القانوني لحماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال إجراء دراسة تحليلية مقارنة بين نظام حماية البيانات الشخصية السعودي الذي أقر في عام 2021، واللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية (GDPR) التي دخلت حيز التنفيذ في الاتحاد الأوروبي عام 2018. الهدف من هذه المقارنة هو فهم كيفية تعامل كل من النظامين مع حماية البيانات الشخصية، والتعرف على نقاط القوة والضعف في كل منهما، بالإضافة إلى الوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بينهما في معالجة قضايا الخصوصية وحماية البيانات.

لقد أظهرت التطورات التكنولوجية في العقود الأخيرة كيف أن المعلومات أصبحت سلعة قيمة تُستخدم في مجالات متعددة، بما في ذلك التجارة الإلكترونية، التسويق الرقمي، البحث العلمي، والخدمات المالية. وفي هذا السياق، أصبح من الضروري أن تكون هناك تشريعات تحمي الأفراد من استخدام غير قانوني أو غير أخلاقي لبياناتهم الشخصية. وتعتبر اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) التي تبنتها دول الاتحاد الأوروبي منذ عام 2018 بمثابة أحد أبرز النماذج القانونية في هذا المجال، حيث تسعى إلى ضمان حماية الخصوصية الفردية عبر فرض معايير صارمة على كيفية جمع وتخزين ومعالجة البيانات الشخصية².

¹ الشمري، ف. (2023). الإطار القانوني لحماية البيانات الشخصية في تشريعات المملكة العربية السعودية "دراسة تحليلية". 35(43). Retrieved from https://jlr.journals.ekb.eg/article_323132.html

² بدر، م. ي. (2022). الإطار النظامي لحماية حق الأفراد في مواجهة مخاطر معالجة بياناتهم ذات الطابع الشخصي: دراسة مقارنة بين نظام حماية البيانات الشخصية السعودي واللائحة العامة الأوروبية لحماية البيانات 31(83). Retrieved from <https://search.mandumah.com/Record/1401490>

أما في المملكة العربية السعودية، فإن قانون حماية البيانات الشخصية يعد حديثاً نسبياً، حيث تم إصدار النظام السعودي لحماية البيانات الشخصية في عام 2021 كخطوة هامة نحو تنظيم قطاع البيانات في البلاد، في وقت تسعى فيه المملكة إلى تحسين بنية الاقتصاد الرقمي وتعزيز قدرات الذكاء الصناعي والحكومة الإلكترونية. يتناول النظام السعودي الأحكام المتعلقة بكيفية جمع واستخدام وتخزين البيانات الشخصية، ويضع معايير وقواعد تهدف إلى ضمان حماية حقوق الأفراد السعوديين في عالم يعتمد بشكل متزايد على البيانات.

مع أن المملكة قد وضعت تشريعاً حديثاً في هذا الصدد، فإن المقارنة بين النظام السعودي و GDPR تعد أمراً حيوياً لفهم مدى تكامل النظام السعودي مع المعايير الدولية لحماية الخصوصية. ففي حين أن كل من النظام السعودي و GDPR يتفقان في هدف حماية حقوق الأفراد في معالجة بياناتهم، إلا أن هناك اختلافات كبيرة في طريقة تطبيق هذه الحماية، وطبيعة الرقابة المفروضة على الجهات المسؤولة عن جمع البيانات، وكذلك الإجراءات المقررة في حالة حدوث انتهاكات³.

أحد أوجه التشابه بين النظامين يتمثل في ضرورة الحصول على موافقة واضحة وصريحة من الأفراد قبل معالجة بياناتهم الشخصية، وهو مبدأ أساسي في كل من النظام السعودي و GDPR. ومع ذلك، تبرز اختلافات في كيفية معالجة البيانات الخاصة بالأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة في كلا النظامين، وكذلك في الآليات المستخدمة للتعامل مع حالات الاختراقات الأمنية للبيانات. من ناحية أخرى، يتسم GDPR بشبكة واسعة من الآليات التنظيمية والعقوبات الصارمة التي يتم تطبيقها على الشركات والمؤسسات المخالفة، وهو ما قد يختلف بشكل كبير عن النظام السعودي في بعض جوانبه.

يُعتبر هذا البحث بمثابة خطوة أولى نحو فهم الفجوات المحتملة بين النظامين في المملكة العربية السعودية ودول الاتحاد الأوروبي، ويهدف إلى تقديم رؤى قيمة حول كيفية تحسين إطار حماية البيانات الشخصية في السعودية بما يتماشى مع التطورات العالمية في هذا المجال. وعلى الرغم من أن المملكة قد أحرزت تقدماً ملحوظاً، إلا أن تحديات

³ المزيني، ع. ا. (2023). موافقة صاحب البيانات الشخصية لمعالجة بياناته في النظام السعودي (دراسة تحليلية مقارنة).

Retrieved from https://ifslt.journals.ekb.eg/article_331521.html

التطبيق تبقى قائمة، خصوصًا فيما يتعلق بالوعي العام حول حقوق الأفراد في بياناتهم، وحجم التعاون المطلوب بين القطاعين العام والخاص لتحقيق حماية فعالة⁴.

يعكس هذا البحث الحاجة الماسة لمواكبة التطور التكنولوجي والرقمي، حيث أن الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية لا يتوقفان عن كونهما مجرد تشريعات قانونية بل يجب أن يعكسا ثقافة تشريعية ومجتمعية تضمن تفعيل هذه الحقوق وحمايتها عمليًا. وفي ضوء ذلك، فإن الهدف النهائي من هذه الدراسة هو تقديم توصيات عملية حول كيفية تعزيز حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية في ضوء أفضل الممارسات الدولية. من خلال هذه المقدمة، يسعى البحث إلى استكشاف هذه الموضوعات بتفصيل، مع التركيز على المبادئ الرئيسية التي تضمن حماية البيانات الشخصية في كل من النظام السعودي وGDPR، وتحليل سبل التقارب بينهما لتطوير التشريعات الوطنية بما يتماشى مع المعايير العالمية.

مشكلة الدراسة:

تزايد أهمية حماية البيانات الشخصية في العالم الرقمي المعاصر بسبب الاستخدام الواسع للتكنولوجيا الحديثة، وانتشار البيانات الشخصية عبر الإنترنت من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، والخدمات الرقمية، والمعاملات الإلكترونية. ومع تطور الأنظمة التكنولوجية التي تسهم في جمع وتخزين وتحليل البيانات، أصبح خطر انتهاك الخصوصية أو إساءة استخدام هذه البيانات أمرًا حقيقيًا، مما أدى إلى ضرورة وضع أطر قانونية لحمايتها. في هذا السياق، تكمن مشكلة الدراسة الرئيسية في تحديات وضع إطار قانوني فعال لحماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية، مقارنة بالأنظمة العالمية المتقدمة مثل اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية (GDPR). تمثل مشكلة الدراسة في الأساس في الحاجة إلى إيجاد توازن بين حماية الخصوصية الفردية وتطوير الاقتصاد الرقمي، خاصة في دول تشهد تحولًا رقميًا سريعًا مثل المملكة العربية السعودية. إذ إن المملكة قد بدأت مؤخرًا في وضع قوانين تهدف إلى حماية البيانات الشخصية، مثل نظام حماية البيانات الشخصية السعودي الذي أقر في 2021، بينما يعتمد الاتحاد الأوروبي على اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) التي تعتبر واحدة من أبرز النماذج القانونية المعترف بها عالميًا. المشكلة تكمن في السؤال عن مدى توافق النظام السعودي مع المعايير الدولية لحماية البيانات الشخصية.

⁴ Alzamil, A. (2024). PDPL vs. GDPR: A Comparative Analysis of Data Protection Laws in Saudi Arabia and the European Union. Retrieved from <https://cyberspace.com.sa/pdpl-vs-gdpr/>

والتحديات التي يواجهها في تطبيق هذه القوانين، خاصة في ضوء الفروقات الثقافية، الاقتصادية، والاجتماعية بين المملكة ودول الاتحاد الأوروبي.

هل يمكن للنظام السعودي تحقيق فعالية مشابهة للـGDPR في حماية البيانات الشخصية؟ وما هي العوائق التي قد تعترض طريق تطبيق هذا النظام بشكل مثالي في المملكة؟ وهل يضمن النظام السعودي حماية فعالة لحقوق الأفراد مع الحفاظ على التقدم الرقمي الذي تسعى إليه المملكة؟ هذه هي الأسئلة الرئيسية التي تشكل جوهر مشكلة الدراسة، والتي تتطلب تحليلاً معمقاً لإيجاد حلول عملية وقانونية تتلاءم مع التوجهات الحديثة⁵.

المشاكل المترتبة على المشكلة الرئيسية:

1. من أهم المشكلات التي قد تترتب على مشكلة الدراسة الرئيسية هو الاختلاف بين النظام السعودي والـGDPR

في بعض المبادئ الأساسية المتعلقة بحماية البيانات الشخصية. على سبيل المثال، اللائحة الأوروبية تشترط رقابة صارمة على كيفية جمع واستخدام البيانات الشخصية، ولديها عقوبات صارمة تشمل غرامات ضخمة ضد الجهات المخالفة. في المقابل، قد يواجه النظام السعودي تحديات تتعلق بتطبيق مثل هذه المعايير في ظل ظروف محلية قد تختلف في بعض النواحي مثل حجم الوعي القانوني في المملكة بمفهوم حماية البيانات الشخصية، أو مدى تطور البنية التحتية القانونية والإدارية.

2. من المشاكل المرتبطة بعدم وجود تشريعات واضحة أو لا تطبق بكفاءة هو نقص الوعي في المجتمع السعودي

بشأن حقوق الأفراد في بياناتهم الشخصية. وعلى الرغم من أن المملكة قد أصدرت النظام السعودي لحماية البيانات الشخصية، إلا أن تطبيقه قد يواجه تحديات بسبب نقص التوعية القانونية بين الأفراد والمؤسسات. وهذا يجعل من الصعب على الأفراد فهم حقوقهم في حماية بياناتهم، وأيضاً يصعب على الشركات والمؤسسات الالتزام بالمعايير القانونية⁶.

⁵ Romansky, R. P. (2022). DIGITAL AGE AND PERSONAL DATA PROTECTION. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/362695987_DIGITAL_AGE_AND_PERSONAL_DATA_PROTECTION

⁶ Ali. (2021). Effects of GDPR on the financial services sector in the Kingdom of Saudi Arabia. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/353403148_Effects_of_GDPR_on_the_financial_services_sector_in_the_Kingdom_of_Saudi_Arabia

3. المشكلة الأكبر التي قد تترتب على عدم التوافق بين النظام السعودي و الـGDPR هي الضعف في آليات الرقابة والجزاءات في حالة حدوث اختراقات أمنية. ففي حين أن اللائحة الأوروبية تحتوي على آليات رقابة صارمة وتفرض غرامات ضخمة على الشركات التي تتسبب في تسريب بيانات الأفراد، فإن النظام السعودي قد لا يحتوي على نفس درجة من العقوبات أو آليات تنفيذ فعالة، مما قد يؤدي إلى ضعف الرقابة على المؤسسات في المملكة وضعف حماية الأفراد من تسريب بياناتهم الشخصية.

4. مع الانتقال السريع نحو التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك التوسع في الحكومة الإلكترونية، التجارة الإلكترونية، والتحليلات الكبرى للبيانات، تزداد المخاطر المتعلقة بالخصوصية. هذا التحول الرقمي قد يزيد من حجم البيانات المتداولة عبر الأنظمة المختلفة، وبالتالي تزايد فرص الاختراقات أو الاستخدام غير المصرح به للبيانات الشخصية. في غياب تشريعات صارمة، يمكن أن يصبح هذا التحول مصدرًا للتهديدات التي قد تؤثر على الثقة في النظام الرقمي.

5. من بين المشاكل التي قد تنتج عن اختلاف النظامين هو صعوبة تكييف التشريعات المحلية مع التغيرات السريعة في التكنولوجيا. فالـGDPR، على سبيل المثال، هو نظام يتسم بالمرونة والقدرة على التكيف مع التغيرات التكنولوجية، بينما قد يكون من الصعب على النظام السعودي مواكبة هذه التطورات في ظل وجود تحديات في تحديث التشريعات المحلية باستمرار.⁷

6. أحد المشكلات الرئيسية التي قد تواجهها المملكة نتيجة لهذه الفجوات القانونية والتنظيمية هو فقدان الثقة من قبل الأفراد والمستهلكين في النظام الرقمي بشكل عام. إذا كانت البيانات الشخصية عرضة للانتهاك أو التسريب، فإن الأفراد قد يترددون في استخدام الخدمات الرقمية أو يحدون من مشاركتهم للبيانات الشخصية، مما يؤثر سلبًا على الاقتصاد الرقمي السعودي.

وفي ضوء ما تم طرحه من مشكلات وتحديات تتعلق بالإطار القانوني لحماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية مقارنة باللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية (GDPR)، تبرز مشكلة الدراسة الرئيسية التي تتمثل في:

⁷ Freehills, H. S. (2023). Saudi Arabia's Personal Data Protection Law - What you need to know. Retrieved from <https://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=b0b0d0e4-7a3e-4d00-b76d-c64e34d5ee36>

كيف يمكن للنظام السعودي لحماية البيانات الشخصية أن يتماشى مع المعايير الدولية لحماية البيانات، مثل اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية (GDPR)، في ضوء التحديات المحلية، الثقافية، والاقتصادية التي تواجه المملكة؟

أهمية الدراسة:

تكتسب دراسة الإطار القانوني لحماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية أهمية كبيرة في ظل التحولات التكنولوجية التي يشهدها العالم والمملكة على وجه الخصوص. مع تزايد الاعتماد على البيانات الشخصية في مختلف مجالات الحياة، أصبح من الضروري وضع قوانين واضحة وصارمة لحماية خصوصية الأفراد وضمان حقوقهم في عصر يُعتبر فيه "البيانات" المورد الأكثر قيمة. من هنا، فإن هذه الدراسة تتسم بأهمية كبيرة من الناحيتين العلمية والعملية، حيث تسلط الضوء على الواقع الحالي لحماية البيانات الشخصية في المملكة مقارنة بالنموذج الأوروبي الرائد في هذا المجال، اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR).

أولاً: الأهمية العلمية:

1. تساهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات القانونية في مجال حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية. حيث يركز العديد من الباحثين على تحليل القوانين التقليدية أو الإقليمية المتعلقة بحماية الخصوصية، لكن الدراسة المقارنة بين النظام السعودي واللائحة الأوروبية تقدم إضافة علمية جديدة حول تطور القوانين المحلية مقارنة بالتشريعات الدولية الحديثة. كما تساعد في تعزيز فهم المنهجية القانونية المتبعة في حماية البيانات الشخصية في الدول التي تشهد تحولات تكنولوجية مماثلة.

2. تتيح هذه الدراسة دراسة مقارنة معمقة بين التشريعات العالمية والمحلية، ما يوفر قاعدة بيانات مهمة لمقارنة أطر حماية البيانات الشخصية بين مختلف الأنظمة القانونية. فهي تساهم في تصنيف وتفصيل كيفية تعامل الدول مع مفهوم الخصوصية وحماية البيانات الشخصية، مما يعزز الفهم الأكاديمي لكيفية صياغة القوانين المتوافقة مع التحولات الرقمية الحديثة.

3. تساعد الدراسة في تسليط الضوء على الفجوات القانونية بين النظام السعودي وGDPR، وتقديم تحليل نقدي للنقاط التي يمكن تحسينها في التشريعات السعودية. إذ أن دراسة التشريعات المقارنة تتيح للباحثين

والخبراء القانونيين معرفة أوجه الضعف في النظام المحلي، وبالتالي تقديم حلول نظرية تساعد على تطوير التشريعات الوطنية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

4. في عصر التكنولوجيا، يتزايد تأثير القوانين على قطاع التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، وإنترنت الأشياء. وتعتبر دراسة الإطار القانوني لحماية البيانات الشخصية حجر الزاوية لفهم كيفية توجيه القوانين لمواكبة تطور هذه التقنيات المتسارعة. ومن خلال دراسة مقارنة بين النظامين، تسهم هذه الدراسة في تقديم رؤى أكاديمية حول كيفية تأثير التطورات التكنولوجية على صيغ القوانين وحماية الأفراد⁸.

ثانيًا: الأهمية العملية:

1. من أهم الأهداف العملية لهذه الدراسة هو تقديم حلول عملية وواقعية لتحسين حماية البيانات الشخصية في المملكة. في ظل الانفتاح الرقمي والتزايد السريع في استخدام البيانات، تصبح ضرورة وجود تشريعات فعالة وقابلة للتنفيذ أمرًا أساسيًا لضمان حماية حقوق الأفراد وحمايتهم من المخاطر المتزايدة مثل القرصنة الإلكترونية أو التسريب غير المشروع للبيانات. الدراسة تساعد في تقديم معايير عملية يمكن للمشرعين السعوديين العمل بها لتطوير النظام الحالي بما يتماشى مع التحديات الحديثة.

2. تكمن أهمية الدراسة العملية في أنها تقدم للمسؤولين وصناع القرار في المملكة مقارنة شاملة بين التشريعات المحلية والدولية، ما يعينهم على تحديد أوجه القصور في النظام الحالي. هذه الدراسة توفر لهم نموذجًا قانونيًا يمكنهم اعتماده لتحسين التشريعات السعودية المتعلقة بحماية البيانات الشخصية. كما تساهم في تحديد النقاط التي تحتاج إلى تعديل لتطبيق التشريعات الأوروبية النموذجية، مما يعزز مواءمة المملكة مع الأنظمة الدولية.

3. على الصعيد العملي، تساهم هذه الدراسة في تعزيز الثقة في استخدام الخدمات الرقمية، سواء كانت حكومية أو تجارية. إذا ما تم تحسين النظام القانوني لحماية البيانات الشخصية في المملكة، فإن ذلك سيسهم بشكل كبير في إرساء بيئة قانونية تمنح الطمانينة للمواطنين والمستهلكين حول حقوقهم في حماية بياناتهم، وهو ما

⁸ Wang, Q. (2024). Geopolitics and energy security: a comprehensive exploration of evolution, collaborations, and future directions. Retrieved from <https://www.nature.com/articles/s41599-024-03507-2>

يعزز من انخراطهم في الاقتصاد الرقمي المحلي. مع تزايد الاعتماد على التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية في المملكة، سيكون لهذا التحسين أثر كبير في تعزيز الثقة بين الأفراد والشركات في التعامل مع البيانات الشخصية.

4. في ظل التحول الرقمي السريع الذي تشهده المملكة من خلال برامج مثل رؤية السعودية 2030، تصبح الحاجة إلى تشريعات فعّالة في مجال حماية البيانات الشخصية أكثر إلحاحًا. هذه الدراسة تسهم بشكل عملي في تزويد المملكة بالإرشادات الضرورية لمواكبة التحولات الرقمية العالمية. بتطوير القوانين المحلية لتشمل معايير حماية البيانات مثل تلك المعتمدة في GDPR، ستحقق المملكة خطوة كبيرة نحو تعزيز مكانتها الرقمية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

5. من الناحية العملية، يعزز تطبيق معايير متوافقة مع الـGDPR المصادقية الدولية للمملكة، خاصة فيما يتعلق بالتعاون التجاري والإلكتروني مع الدول المتقدمة. في حال تطور النظام السعودي ليكون متوافقًا مع هذه المعايير العالمية، سيسهل على الشركات والمواطنين السعوديين التعامل مع الجهات الدولية، ويمنحهم قدرة على المنافسة في السوق العالمي. كذلك، يمكن أن يسهم ذلك في جذب الاستثمار الأجنبي الذي يولي اهتمامًا متزايدًا لحماية بياناته، مما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني⁹.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الإطار القانوني لحماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية من خلال دراسة مقارنة بين نظام حماية البيانات الشخصية السعودي واللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية (GDPR). وتتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في فهم مدى فعالية النظام السعودي في حماية البيانات الشخصية مقارنة بالنظام الأوروبي، وتقديم مقترحات لتطوير التشريعات المحلية بما يتماشى مع المعايير الدولية.

⁹ Obudho, K. (2024). The Impact of Data Privacy Laws on Digital Marketing Practices. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/382832520_The_Impact_of_Data_Privacy_Laws_on_Digital_Marketing_Practices

- الهدف الرئيسي للدراسة:

تحليل وتقييم الإطار القانوني لحماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية، من خلال مقارنة مفصلة بين نظام حماية البيانات الشخصية السعودي واللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية (GDPR) ، بهدف تقديم رؤى وتوصيات لتحسين التشريعات السعودية في هذا المجال.

- الأهداف الفرعية للدراسة:

1. تحليل المبادئ الأساسية في النظام السعودي لحماية البيانات الشخصية :

تهدف هذه الدراسة إلى فهم الأسس والمبادئ التي يقوم عليها نظام حماية البيانات الشخصية السعودي الذي أقر في عام 2021، بما في ذلك حقوق الأفراد، المسؤوليات المفروضة على المعالجين، وآليات الرقابة والتنفيذ. من خلال هذا التحليل، يمكن تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في النظام السعودي وكيفية مواءمته مع تطورات العصر الرقمي.

2. مقارنة النظام السعودي مع اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية (GDPR):

تهدف الدراسة إلى إجراء تحليل مقارنة بين النظام السعودي وGDPR، مع التركيز على الفروق الرئيسية بينهما في مجالات مثل نطاق التطبيق، حقوق الأفراد في البيانات، آليات الرقابة، والعقوبات المقررة. كما ستتناول الفروقات بين الأساليب القانونية المستخدمة في الدول التي تطبق GDPR مقارنة بتطبيق النظام السعودي.

3. تحديد التحديات القانونية والعملية التي تواجه تطبيق النظام السعودي لحماية البيانات الشخصية:

تهدف الدراسة إلى استكشاف التحديات التي قد تواجه المملكة في تطبيق نظام حماية البيانات الشخصية، بما في ذلك العيوب القانونية، التحديات التقنية، والمشاكل المتعلقة بالوعي المجتمعي. من خلال ذلك، سيتسنى تحديد العوائق التي تحول دون تحقيق حماية فعالة للبيانات الشخصية في المملكة.

4. مقارنة آليات الرقابة والتنفيذ بين النظامين السعودي والأوروبي :

من خلال هذا الهدف الفرعي، تسعى الدراسة إلى مقارنة آليات الرقابة والتنفيذ في كل من النظام السعودي وGDPR، مع التركيز على أدوار الهيئات التنظيمية مثل هيئة البيانات السعودية والسلطات الأوروبية المختصة بحماية البيانات . سيتم دراسة مدى الفعالية التي يتمتع بها النظام السعودي في مراقبة تطبيق القوانين مقارنةً بالنظام الأوروبي.

5. اقتراح آليات لتحسين نظام حماية البيانات الشخصية السعودي :

بناءً على نتائج التحليل المقارن، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم توصيات عملية لتحسين التشريعات السعودية المتعلقة بحماية البيانات الشخصية. هذه التوصيات قد تشمل تطوير آليات الرقابة والتنفيذ، تعزيز الوعي المجتمعي حول حقوق الأفراد، إضافة إلى ضمان مواءمة النظام السعودي مع المعايير الدولية، بحيث يتمكن النظام السعودي من حماية البيانات الشخصية بفعالية توازي تلك المعمول بها في الاتحاد الأوروبي.

تساؤلات الدراسة:

- السؤال الرئيسي للدراسة

- كيف يمكن للنظام السعودي لحماية البيانات الشخصية أن يتماشى مع المعايير الدولية لحماية البيانات مثل اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية (GDPR) ؟

- الأسئلة الفرعية

1. ما هي المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام حماية البيانات الشخصية السعودي؟
2. كيف يختلف نطاق تطبيق النظام السعودي لحماية البيانات الشخصية عن نطاق تطبيق اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية (GDPR) ؟
3. ما هي الحقوق التي يضمنها النظام السعودي لحماية البيانات الشخصية مقارنةً بGDPR ؟
4. ما هي التحديات القانونية والعملية التي تواجه تطبيق النظام السعودي لحماية البيانات الشخصية؟
5. ما هي الآليات المتبعة في النظام السعودي للرقابة على حماية البيانات الشخصية وكيف تقارن مع آليات الرقابة في GDPR ؟

فرضيات الدراسة:

- الفرضية الرئيسية للدراسة

- النظام السعودي لحماية البيانات الشخصية لا يتماشى بشكل كامل مع المعايير الدولية لحماية البيانات مثل اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية (GDPR).

- الفرضيات الفرعية

1. النظام السعودي لحماية البيانات الشخصية يفتقر إلى بعض المبادئ الأساسية التي تتضمنها اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية (GDPR).
2. نطاق تطبيق النظام السعودي لحماية البيانات الشخصية أقل شمولاً من نطاق تطبيق الـ GDPR.
3. حقوق الأفراد في البيانات الشخصية في النظام السعودي ليست مماثلة لتلك المقررة في الـ GDPR.
4. هناك تحديات قانونية وتنفيذية تواجه تطبيق النظام السعودي لحماية البيانات الشخصية مقارنة بـ GDPR.
5. آليات الرقابة والتنفيذ في النظام السعودي لحماية البيانات الشخصية أقل فعالية مقارنة بالآليات المطبقة في الـ GDPR.

الدراسات السابقة:

تقوم دراسة¹⁰ بتقييم ممارسات حماية المستهلك والأنظمة التشريعية المتعلقة بالعقود الإلكترونية في المملكة العربية السعودية مقارنة بالنظام القانوني للتجارة الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية كجزء من رؤية المملكة العربية السعودية 2030، يسعى هذا البحث إلى تحديد مدى مساهمة قانون التجارة الإلكترونية واللوائح التنفيذية في المملكة العربية السعودية في تعزيز بيئة تجارية آمنة في الفضاء الإلكتروني. إنّ الإطار التشريعي في المملكة يدافع عن العدالة في المعاملات، وحماية البيانات الشخصية، وتوفير عمليات مناسبة وعادلة لحل النزاعات التي تعزز ثقة المستهلكين والتغيير الاقتصادي. ومن ناحية أخرى فإن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم النهج القطاعي حيث تقع فئات وقطاعات بيانات محددة تحت تشريعات مثل قانون جرام-ليتش-بلايلي وقانون حماية خصوصية الأطفال على

¹⁰ الشمراني، أ. ع. Legal Frameworks for Consumer Protection in E-commerce Contracts and Their Development in Saudi Arabia: An Analytical Comparative Study with the American System الأطر القانونية لحماية المستهلك في عقود التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية - دراس . 16(16). Retrieved from https://jssl.journals.ekb.eg/article_389164.html

الإنترنت. وبالنسبة لما يتعلق بتنظيمات الخصوصية وحماية المستهلك وتسوية النزاعات فإنها تختلف من بلد إلى آخر، إنَّ النظام السعودي يوفر الراحة والتوجيه مقارنة بالنظام الأمريكي الذي يتمتع بحماية جيدة في مجالات مختلفة. إنَّ نتائج هذه الدراسة ذات صلة بأصحاب القرار والأطراف الأخرى المهتمة الذين يهدفون إلى تعزيز حماية المستهلك والتنظيم الدولي لأسواق التجارة الإلكترونية.

لقد أحدث ظهور الصناعة 5.0 ثورة في التكنولوجيا من خلال دمج الأنظمة المادية مع الشبكات الرقمية. كما أدت هذه التطورات إلى زيادة التهديدات السيبرانية، مما يشكل مخاطر كبيرة، وخاصة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. تبحث دراسة¹¹ في مقاومة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة لتدابير الأمن السيبراني في سياق الصناعة 5.0، مع التركيز بشكل خاص على الحوكمة والسياسة. كما يستكشف العوامل الثقافية والاقتصادية التي تساهم في هذه المقاومة، مثل الوعي المحدود بمخاطر الأمن السيبراني، والقيود المالية، وأولويات العمل المتنافسة. بالإضافة إلى ذلك، تبحث الدراسة في دور السياسات واللوائح الحكومية في تعزيز ممارسات الأمن السيبراني بين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتقرن بين النهج الذي تتبناه المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة. من خلال استخدام تحليل الأساليب المختلطة، بما في ذلك المقابلات مع أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والخبراء، يسلط البحث الضوء على التحديات والفرص لتحسين حوكمة الأمن السيبراني والسياسة في كلا البلدين. وتؤكد النتائج على الحاجة إلى حلول مخصصة بسبب السياقات الثقافية والاقتصادية المختلفة بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة. تتناول الدراسة على وجه التحديد الوعي بتدابير الأمن السيبراني وتنفيذها، مع التركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية والتزامها بإرشادات ضوابط الأمن السيبراني الأساسية (ECC-1:2018). وعلاوة على ذلك، تدرس ممارسات التوعية بالأمن السيبراني والامتثال لها في المملكة المتحدة، مع مقارنة وثائق التوجيه الرسمية التي تهدف إلى دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تحقيق ممارسات أفضل للأمن السيبراني. واستنادًا إلى التحليل، يوصى بمزيد من المشاركة في هذه الوثائق في كلا البلدين لتعزيز الوعي والثقة والامتثال بين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مما يعزز في نهاية المطاف موقفها من الأمن السيبراني. تقدم هذه الورقة دراسة بحثية مقارنة حول الحوكمة والسياسة بين المملكة العربية

¹¹ Rawindaran, N. (2023). Enhancing Cyber Security Governance and Policy for SMEs in Industry 5.0: A Comparative Study between Saudi Arabia and the United Kingdom. 3(3). Retrieved from <https://www.mdpi.com/2673-6470/3/3/14>

السعودية والمملكة المتحدة، وتقدم مجموعة من التوصيات لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني والتعليم، وتعزيز الأطر التنظيمية، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لمكافحة تهديدات الأمن السيبراني في مشهد الصناعة 5.0. وتُظهر دراسة التشريعات الخاصة بحماية البيانات في عُمان وقطر والمملكة العربية السعودية حماية متزايدة لبيانات الرعاية الصحية. وتسري متطلبات قانونية إضافية على المعالجة القانونية لبيانات الرعاية الصحية. وتتطلب معالجة بيانات الرعاية الصحية في قطر وعمان، على سبيل المثال، الحصول على إذن إداري مسبق. وعندما تُفرض أعباء ثقيلة على مسؤولي البيانات، فإن هناك خطرًا كبيرًا يكمن في التحايل على المتطلبات القانونية تمامًا. وفي الممارسة العملية، قد يؤدي نظام الامتثال القانوني القوي المفروض على معالجة بيانات الرعاية الصحية في عُمان وقطر والمملكة العربية السعودية إلى المزيد من الاستثمارات في أساليب جديدة لتبادل البيانات من شأنها ضمان عدم الكشف عن هوية بيانات الرعاية الصحية. وعلى النقيض من سياسة بعض البلدان التي اختارت قواعد توطين البيانات الصارمة، أسست عُمان وقطر والمملكة العربية السعودية مبدأ نقل البيانات الدولي المجاني، والذي يقيد بعض الشروط والاستثناءات القانونية. وفي حين توجد أطر خصوصية قوية في الولايات القضائية التي شملها المسح، فإن دور السلطات الإشرافية العُمانية والقطرية والسعودية سيكون حاسمًا لضمان الحماية الفعالة لبيانات الرعاية الصحية. ويعتمد التنفيذ الفعال لقوانين حماية البيانات الشخصية أيضًا على الإدارة الدقيقة للشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تنطوي على تبادل البيانات الحساسة مع شركات التكنولوجيا الخاصة الوطنية والأجنبية¹².

تتطلب حالات الطوارئ الصحية اتخاذ تدابير غير مسبقة لحماية الجمهور من الكارثة الصحية. وقد تتطلب مثل هذه التدابير تقييد ممارسة الحرية الشخصية وغيرها من الحقوق مثل الحق في خصوصية البيانات. ومع ذلك، يجب أن يكون التقييد مؤقتًا ومتناسبًا بحيث لا يتم المساس بحقوق الخصوصية بشكل غير ضروري. في هذا الجانب، نفذ الاتحاد الأوروبي تدابير أفضل لحماية البيانات وأرشد الحكومة والكيانات المختلفة بشأن الطرق المقبولة للتعامل مع البيانات أثناء الجائحة، على الرغم من أن التدابير المتخذة لم تكن شاملة للغاية. إن قوانين الخصوصية الكندية بشكل عام مدفوعة بالقطاع وليست منسجمة على المستوى الوطني ولا توجد إرشادات جديدة بشأن استخدام البيانات أثناء حالات الطوارئ. وبالتالي، سيحلل هذا البحث القوانين واللوائح في الاتحاد الأوروبي وكندا بهدف فهم ضرورة تعديل

¹² El-Khoury, M. (2024). Navigating the Privacy Landscape of Healthcare-Driven AI in the Middle East: Case Studies from Oman, Qatar, and Saudi Arabia. Retrieved from https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=5054585

قوانين الخصوصية في كندا لجعلها ذات صلة وحديثة ومتوافقة مع متطلبات حماية البيانات في الاتحاد الأوروبي حتى يمكن تسهيل مشاركة البيانات من دول الاتحاد الأوروبي. كما أنه يلخص المعايير المناسبة لحماية البيانات الصحية في كندا من أجل إدارة أفضل لخصوصية البيانات الصحية¹³.

تطرح دراسة¹⁴ السؤال عما إذا كانت اللوائح التنظيمية الحالية للبيانات المصممة للحد من المراقبة الرقمية تمكن الناشطين في الجنوب العالمي من إحداث تغيير اجتماعي منهجي في مجتمعات اليوم التي تعتمد على البيانات. يقترح هذا النص خمسة تدابير للإجابة على هذا السؤال ووضع مسار ما بعد الاستعمار لتحسين الحالة الإنسانية، وهي: (أ) الاعتراف بالإرث الطويل من عدم الثقة في القانون بين الناشطين؛ (ب) توجيه طاقاتنا بشكل أكبر نحو الحكم المحلي وأقل نحو التنظيم (العابر) للحدود الوطنية؛ (ج) تحويل التركيز من نهج الحقوق الفردية إلى نهج الحقوق الجماعية؛ (د) الاهتمام بدوافع الدعاية على الخصوصية؛ (هـ) إعادة صياغة النشاط من الحركات الكبرى إلى التمردات الإبداعية اليومية. تبدأ هذه الورقة بفرضية مفادها أن القوانين واللوائح لها مصالح سياسية عميقة غالبًا ما تكون متجذرة في أيديولوجيات الاستعمار الجديد وليست بالضرورة مصممة ومنفذة لحماية جميع المواطنين. قد تستحضر القوانين معاني مختلفة بين المجتمعات المهمشة في العالم، بعيدًا عن المكانة المقدسة التي تحتلها بين العديد من المجتمعات في الغرب. يدعو هذا العمل إلى اتباع نهج ما بعد الاستعمار - لتجاوز إطار البيانات والموافقة الفردية لفهم حقيقي للعلاقة المعقدة بين المراقبة والخصوصية والنشاط والقانون في أطراف الجنوب العالمي وتعزيز الكرامة للجميع.

¹³ Sarabdeen, J. (2022). Creating standards for Canadian health data protection during health emergency – An analysis of privacy regulations and laws. 8(5). Retrieved from [https://www.cell.com/heliyon/fulltext/S2405-8440\(22\)00746-0](https://www.cell.com/heliyon/fulltext/S2405-8440(22)00746-0)

¹⁴ Arora, P. (2019). General Data Protection Regulation—A Global Standard? Privacy Futures, Digital Activism, and Surveillance Cultures in the Global South. Retrieved from <https://ojs.library.queensu.ca/index.php/surveillance-and-society/article/view/13307>

المنطلقات النظرية للدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من المنطلقات النظرية التي تشكل الأسس المعرفية والتفسيرية لدراسة الإطار القانوني لحماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية، من خلال المقارنة مع اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية (GDPR). تهدف هذه المنطلقات إلى توجيه تحليل الأنظمة القانونية المتعلقة بحماية البيانات الشخصية، وتقديم الفهم اللازم لكيفية حماية الأفراد لحقوقهم في بياناتهم في سياق عالمي يتسم بالتحويلات الرقمية السريعة.

1. نظرية حماية الخصوصية:

تعتبر حماية الخصوصية من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها أي إطار قانوني يتعلق بالبيانات الشخصية. في هذا السياق، ترتبط الخصوصية بحق الأفراد في التحكم في معلوماتهم الشخصية وحمايتهم من الانتهاكات. تنبع أهمية نظرية حماية الخصوصية من كونها تسعى إلى ضمان الأمان الفردي والاجتماعي في عالم يشهد توسعاً رقمياً غير مسبوق. هذه النظرية تركز على حق الأفراد في التحكم بمعلوماتهم الشخصية، خاصة في ظل جمع البيانات وتداولها عبر الإنترنت، وهو ما يدعو إلى ضرورة وجود قوانين صارمة لضمان حماية البيانات الشخصية من الاستخدام غير المشروع.

بناءً على هذه النظرية، تقوم دراسة المقارنة بين النظام السعودي وGDPR بتوضيح كيفية تطبيق حقوق الأفراد المتعلقة بحماية بياناتهم الشخصية في كلا النظامين، وتحديد مدى قوة هذه الحقوق، والأطر القانونية التي تمنح الأفراد القدرة على التحكم في كيفية جمع واستخدام بياناتهم¹⁵.

2. نظرية السيادة القانونية والامتثال الدولي:

في عالم مترابط تجارياً وقانونياً، تتبنى هذه الدراسة نظرية السيادة القانونية والتي تشدد على قدرة الدول على وضع قوانين تحمي مصالح شعوبها ضمن إطار إقليمي أو عالمي. وفي هذا الصدد، تطرح هذه الدراسة كيف يمكن للأنظمة القانونية الوطنية مثل النظام السعودي تحقيق الامتثال للمعايير الدولية المعترف بها، مثل GDPR. تعتمد هذه النظرية

¹⁵ Gstrein, O. J. (2022). How to protect privacy in a datafied society? A presentation of multiple legal and conceptual approaches. Retrieved from <https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC8800549/>

على فكرة أن الدول لها الحق السيادي في تشريع قوانينها، ولكن في الوقت ذاته، هناك التزامات قانونية دولية تتطلب مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير العالمية لضمان التعاون الدولي وحماية الحقوق الأساسية للأفراد.

من خلال هذه المنطلقات، تقوم الدراسة بتحليل مدى مطابقة النظام السعودي مع معايير الـGDPR ومدى التحديات التي قد تواجه المملكة في تطوير قوانينها بحيث تتماشى مع المعايير الدولية، مع مراعاة البنية الاجتماعية والثقافية المميزة للمملكة¹⁶.

3. نظرية حقوق الإنسان في العصر الرقمي:

مع الانتشار الواسع للتكنولوجيا وتزايد جمع البيانات الشخصية من خلال الإنترنت، أصبحت حقوق الإنسان في العصر الرقمي من الموضوعات الأساسية في القانون الدولي. هذه النظرية تؤكد أن حقوق الإنسان يجب أن تمتد إلى الحقوق الرقمية، ومنها حق الأفراد في حماية بياناتهم الشخصية. يُعتبر حق الخصوصية جزءاً أساسياً من حقوق الإنسان، التي يجب أن تكون محمية قانونياً من أي اعتداءات قد تتعرض لها في ظل الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا.

وتستخدم هذه الدراسة نظرية حقوق الإنسان الرقمية لفهم العلاقة بين حقوق الأفراد في البيانات الشخصية والقوانين المعتمدة لحمايتها، حيث تتمثل أهمية هذه النظرية في تأصيل حماية البيانات كحق أساسي للأفراد، لا سيما في ظل انتشار التقنيات الحديثة التي تجعل البيانات الشخصية عرضة لاستخدامات قد تنتهك الخصوصية¹⁷.

4. نظرية حماية البيانات كعنصر أساسي في الاقتصاد الرقمي:

البيانات الشخصية تُعد من بين أهم الأصول الاقتصادية في العالم الرقمي اليوم، حيث يُعتبر البيانات المجمعة من الأفراد مورداً لا غنى عنه للعديد من القطاعات الاقتصادية. وتنبثق نظرية حماية البيانات كعنصر أساسي في الاقتصاد

¹⁶ Li, W. (2024). From brussels effect to gravity assists: Understanding the evolution of the GDPR-inspired personal information protection law in China. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S026736492400061X>

¹⁷ Petryshyn, O. V. (2021). Human rights in the digital age: Challenges, threats and prospects. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/352304437_Human_rights_in_the_digital_age_Challenges_threats_and_prospects

الرقمي من إدراك أهمية البيانات الشخصية في دفع عجلة الاقتصاد الرقمي وضرورة حمايتها لضمان استمرارية الثقة في الخدمات الرقمية.

بناءً على هذه النظرية، تتجه الدراسة نحو تحليل كيفية تأثير تشريعات حماية البيانات على النمو الاقتصادي، وتوضح كيف أن وجود تشريعات قوية لحماية البيانات الشخصية، مثل GDPR أو النظام السعودي، يمكن أن يساهم في تعزيز الثقة الرقمية، مما يعزز بدوره الاقتصاد الرقمي على مستوى المملكة أو في سياق دولي أوسع. على المستوى العملي، يهدف هذا إلى التأكيد على أن الحماية القانونية للبيانات ليست مجرد ضرورة أخلاقية، بل هي عنصر أساسي في نجاح التحول الرقمي¹⁸.

5. نظرية التوازن بين التنظيم والابتكار التكنولوجي:

تركز هذه النظرية على ضرورة تحقيق التوازن بين تنظيم حماية البيانات وتشجيع الابتكار التكنولوجي. في حين أن التنظيم القانوني الصارم يعد أمراً ضرورياً لحماية الأفراد، فإن الابتكار التكنولوجي لا يمكن أن يزدهر إذا كان محاطاً بقوانين معقدة أو مقيدة. هذه الدراسة تحلل كيف يمكن للدول، مثل المملكة العربية السعودية، أن تحمي بيانات الأفراد من خلال تشريعات فعّالة، وفي الوقت ذاته، تشجع الابتكار التكنولوجي في المجالات المختلفة مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة.

بناءً على هذه النظرية، تهدف الدراسة إلى فحص كيفية موازنة النظام السعودي بين حماية البيانات الشخصية وتحقيق التطور التكنولوجي، وكيف يمكن تحقيق الاستفادة الرقمية من خلال تشريعات متوازنة. وكذلك، تقدم الدراسة تحليلاً للطرق التي يمكن بها تعزيز الابتكار مع ضمان حماية حقوق الأفراد في البيانات الشخصية¹⁹.

¹⁸ Wang, C. (2021). Managing privacy in the digital economy. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2667325821001552>

¹⁹ Martin, N. (2019). How Data Protection Regulation Affects Startup Innovation. Retrieved from <https://link.springer.com/article/10.1007/s10796-019-09974-2>

المنهجية وطرق البحث:

تتبع هذه الدراسة المنهجية الكمية في جمع وتحليل البيانات المتعلقة بحماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية، ومقارنتها مع اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية (GDPR) يتم استخدام الاستبيان المغلق كأداة رئيسية لجمع البيانات من الفئات المستهدفة. كما يتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس آراء المشاركين حول جوانب حماية البيانات الشخصية. فيما يلي شرح تفصيلي للمنهجية المتبعة في هذه الدراسة.

تعتمد الدراسة على المنهجية الكمية لجمع البيانات وتحليلها، وهي منهجية علمية تهدف إلى قياس الظواهر والأفكار والمواقف بشكل عددي وقابل للتحليل باستخدام الأساليب الإحصائية. هذا النوع من المنهجيات يساعد على تحقيق دقة وموضوعية في نتائج البحث. من خلال استخدام هذه المنهجية، سيتم جمع البيانات الكمية التي يمكن قياسها واختبارها، مثل مستوى الوعي بالقوانين المعمول بها في السعودية، وفعالية التطبيق العملي للتشريعات الخاصة بحماية البيانات الشخصية.

الهدف من استخدام المنهجية الكمية هو تحديد الفجوات القانونية بين النظام السعودي لحماية البيانات الشخصية و الـ GDPR، وتحليل مدى توافق النظام السعودي مع المعايير الدولية. من خلال تحليل هذه البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية، يمكن الحصول على نتائج دقيقة وموثوقة تُظهر الفروق بين النظامين وتساعد في وضع التوصيات اللازمة لتحسين النظام السعودي.

- طريقة جمع البيانات وتحليلها

بعد تصميم الاستبيان، سيتم توزيعه على عينة مستهدفة تضم مجموعة من الخبراء والمختصين في مجال حماية البيانات الشخصية. سيتم جمع البيانات باستخدام منصات إلكترونية مثل البريد الإلكتروني أو التطبيقات الإلكترونية لجمع الاستبيانات من المشاركين. هذه الطريقة تسهل وصول الاستبيان إلى أكبر عدد ممكن من المجيبين.

بمجرد جمع البيانات، سيتم تحليلها إحصائيًا باستخدام البرمجيات الإحصائية مثل SPSS أو Excel. يشمل التحليل:

- التحليل الوصفي لعرض التوزيع النسبي لإجابات المشاركين، مما يساهم في تقديم صورة واضحة عن آرائهم.
- تحليل الفروق لاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الإجابات، بما في ذلك مقارنة الأنظمة القانونية المختلفة.

- اختبارات إحصائية مثل اختبار t أو ANOVA لتحديد مدى وجود اختلافات مهمة بين الإجابات من المشاركين

حول النظام السعودي والنظام الأوروبي.

- اختبار صدق الاستبيان

لضمان موثوقية الاستبيان ودقة النتائج، سيتم مراجعة الأسئلة من قبل خبراء مختصين في مجال حماية البيانات الشخصية والقانون. سيتضمن اختبار صدق المحتوى التأكد من أن الأسئلة تغطي كافة الجوانب الهامة في موضوع البحث. سيتم أيضاً إجراء اختبار الثبات على مجموعة تجريبية من المشاركين للتأكد من أن الاستبيان يقدم نتائج ثابتة في حال تكرار التجربة، مما يعزز من مصداقية الدراسة.

- مزايا المنهجية الكمية والاستبيان المغلق

تتمثل مزايا المنهجية الكمية في القدرة على جمع وتحليل بيانات دقيقة وقابلة للقياس، وهو ما يمكن أن يوفر نتائج دقيقة وداعمة للاستخلاصات النهائية. من خلال الاستبيان المغلق، يمكن جمع بيانات قابلة للمقارنة بين المشاركين، مما يساعد في تحليل التوجهات العامة للمختصين في مجال حماية البيانات الشخصية. بالإضافة إلى ذلك، تتيح الأساليب الإحصائية المتقدمة إمكانية تحليل البيانات بشكل شامل، ما يعزز من دقة التوصيات التي سيتم استخلاصها. إمكانية التعميم هي إحدى أبرز مزايا المنهجية الكمية، حيث يمكن تعميم نتائج الدراسة على مجموعة أوسع من المشاركين، مما يجعل النتائج أكثر موثوقية. كما أن الاستبيان المغلق يسمح بتجميع بيانات موحدة يسهل تحليلها ومقارنة الفروق بين الإجابات.

أدوات الدراسة:

- أداة البحث: الاستبيان المغلق

تم اختيار الاستبيان المغلق كأداة رئيسية لجمع البيانات في هذه الدراسة. يتضمن الاستبيان مجموعة من الأسئلة التي تحتوي على إجابات محددة للمشاركين، مما يتيح جمع بيانات دقيقة يمكن تحليلها إحصائياً. الاستبيان المغلق يعد من الأساليب الفعالة في الأبحاث الكمية، حيث يساعد على جمع البيانات بشكل منظم وقابل للمقارنة بين المشاركين. من خلال هذه الأداة، يمكن الحصول على آراء الخبراء حول مدى فعالية القوانين واللوائح المتعلقة بحماية البيانات الشخصية في المملكة مقارنةً بتلك المعتمدة في الاتحاد الأوروبي.

تصميم الاستبيان

تم تصميم الاستبيان بعناية لتغطية عدة محاور رئيسية تتعلق بحماية البيانات الشخصية، ويشمل ذلك فحص مدى وعي المشاركين بالقوانين المتعلقة بحماية البيانات، وكذلك فعالية تنفيذ هذه القوانين. كما يتضمن الاستبيان أسئلة

حول التحديات التي يواجهها الأفراد في تطبيق القوانين المتعلقة بحماية البيانات في المملكة، وأيضًا مقارنة ذلك مع متطلبات اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية (GDPR).

يحتوي الاستبيان على أسئلة مغلقة، ويُستخدم مقياس ليكرت الخماسي لقياس درجة توافق المشاركين مع العبارات المطروحة. مقياس ليكرت الخماسي يتكون من خمس درجات تشمل:

- "موافق تمامًا"
- "موافق"
- "محايد"
- "غير موافق"
- "غير موافق تمامًا"

يتيح هذا المقياس قياس آراء المشاركين بدقة، حيث يعكس درجة الإيمان أو الموقف تجاه الجوانب المختلفة المتعلقة بحماية البيانات الشخصية. يساعد مقياس ليكرت في تحديد توجهات المشاركين وتحليل النتائج بشكل كمي.

حدود الدراسة:

تعتبر حدود الدراسة من العناصر الأساسية التي تساهم في تحديد نطاق البحث وتوجيهه بشكل دقيق. في هذه الدراسة التي تتناول الإطار القانوني لحماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية مقارنة مع اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية (GDPR)، تم تحديد حدود الدراسة في ثلاثة أبعاد رئيسية هي: الحدود البشرية، الحدود الزمانية، والحدود المكانية.

- الحدود البشرية

تتمثل الحدود البشرية في الأشخاص الذين سيتم جمع البيانات منهم وتحليل آرائهم في الدراسة. يتم اختيار المشاركين بناءً على خبراتهم ومعرفتهم في مجال حماية البيانات الشخصية. تشمل هذه الفئة الخبراء القانونيين المتخصصين في الأنظمة القانونية الخاصة بحماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية والاتحاد الأوروبي، إضافة إلى المختصين في تكنولوجيا المعلومات الذين لديهم خبرة في حماية البيانات الشخصية داخل المؤسسات. كما يتم تضمين المسؤولين عن حماية البيانات الشخصية في المؤسسات المختلفة، سواء كانت حكومية أو خاصة، لأنهم يشكلون العنصر الأساسي في تطبيق قوانين حماية البيانات. أخيرًا، سيتم جمع البيانات من الأكاديميين المتخصصين في

الدراسات القانونية أو التكنولوجية التي تتعلق بحماية البيانات. يقتصر البحث على هذه الفئات البشرية لأنها تملك الخبرة والمعرفة التي تمكنها من تقديم رؤى دقيقة حول تطبيق الأنظمة القانونية المتعلقة بحماية البيانات الشخصية في المملكة مقارنة بال GDPR.

- الحدود الزمانية

تم تحديد الحدود الزمانية للدراسة بناءً على الفترة التي يغطيها البحث من حيث صدور القوانين وتطبيقها. بالنسبة للنظام السعودي، تركز الدراسة على نظام حماية البيانات الشخصية السعودي الذي تم إقراره في عام 2021، حيث يمثل هذا التاريخ بداية تطبيق النظام في المملكة. أما بالنسبة لل GDPR ، فتركز الدراسة على اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2018. وعليه، تغطي الدراسة الفترة الزمنية من عام 2018 وحتى الوقت الراهن لكلا النظامين. هذه الحدود الزمنية تم تحديدها لأنها تمثل الفترة التي شهدت تطبيق القوانين المعنية بشكل فعلي، مما يتيح مقارنة واقعية بين تطبيق الأنظمة القانونية في المملكة العربية السعودية ودول الاتحاد الأوروبي.

- الحدود المكانية

تتمثل الحدود المكانية في المكان الذي يتم التركيز عليه في هذه الدراسة، حيث تقتصر الدراسة على المملكة العربية السعودية من ناحية، ودول الاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى. بالنسبة للمملكة، تركز الدراسة على تحليل نظام حماية البيانات الشخصية السعودي وكيفية تطبيقه في المؤسسات السعودية بمختلف أنواعها، سواء كانت حكومية أو خاصة. في المقابل، تشمل الدراسة اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية (GDPR) ، وهي قانون تطبقه جميع دول الاتحاد الأوروبي، لكن الدراسة تقتصر على تحليل النظام القانوني الأوروبي بشكل عام دون التطرق إلى قوانين دول فردية خارج الاتحاد. يهدف البحث إلى إجراء مقارنة بين النظامين القانونيين في المملكة العربية السعودية والاتحاد الأوروبي، مع التركيز على كيفية تطبيق هذه الأنظمة في الواقع العملي.